جامعة باجي مختار– عنابة
Université Badji Mokhtar– Annaba
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
Faculté des Sciences Economiques et commerciale et Sciences de gestion
قسم الجذع المشترك

المحور الخامس في المادة التعليمية مدخل للاقتصاد:

توزيع الدخل والادخار

من إعداد الأستاذة بونعيجة نجوى

موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك(المجموعة C)

السنة الجامعية:2025/2024

أولا- توزيع الدخل(The Income distribution) :

بعد عملية الانتاج تتم عملية تقسيم عوائد عوامل الانتاج على المساهمين في نشاط الانتاج مما يتشكل عنه وجود مجموعة من الدخول(العوائد).

1- مفهوم توزيع الدخل:

ويعرف توزيع الدخل بـ " توزيع الدخل القومي والثروة على قوى الإنتاج في المجتمع"، أو بصيغة أخرى توزيع عوائد الإنتاج على عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية، كما يمكن تعريفه بأنه الطريقة التي يتم بها تقسيم الثروة والدخل الوطنيين بين أفراد المجتمع وفئاته، في ظل إطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع.

2- أبعاد عملية التوزيع:

يرى **ريكاردو** أن المشكلة الرئيسية في علم الاقتصاد تنحصر في تحديد القوانين التي تنظم توزيع ما ينتجه المجتمع على طبقاته وليس في طرق تنمية الثروة. وتتعلق مشكلة التوزيع في صعوبة تحديد الطريقة المثلى لتقسيم الثروة والدخل القوميين على أفراد المجتمع وقطاعاته، نظرا للأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدينية والأخلاقية المتداخلة، ويكمن توضيح مشكلة التوزيع بأبعادها المتداخلة من خلال افتراض طرق مختلفة لتقسيم الثروة والدخل، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **المساواة في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع**: تقضي هذه الطريقة بإحلال المساواة والقضاء على أغلب مظاهر التفاوت في توزيع الثروة الدخل بين أفراد المجتمع، فالعدالة الاجتماعية تقتضي القضاء على كل تمايز في التوزيع، خاصة وأن أكثر هذا التفاوت مصدره التفاوت في الملكية، وهي خاصية مميزة للنظام الاشتراكي.
- **التفاوت في توزيع الثروة والدخل:** وتقوم هذه الطريقة على البعد الفردي في التوزيع، إذ تقر بالاختلاف في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع، وذلك على أساس نظرة فردية في المجتمع، باعتبار الفرد متميزا عن غيره بمواهبه وثروته التي جمعها بجهده أو من عند أبائه، فتقتضي الكفاءة الإنتاجية الإقرار بالتفاوت وإلا لغابت دوافع العمل لدى الأفراد وما يترتب عن ذلك من نتائج على المجتمع ككل. هذا البعد هو حجر الزاوية بالنظام الرأسمالي الذي تظهر فيه درجة معتبرة من التفاوت في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع نتيجة اعتماده على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج.
- **البعد الفردي والجماعي في توزيع الثروة:** إن اعتماد البعد الجماعي في توزيع الثروة والدخل يعيق العملية الإنتاجية والعمل بصفة عامة لغياب الحوافز، وما لهذا الأمر من مترتبات على تطور المجتمع وتقدمه، كما أن الإقرار بالبعد الفردي في التوزيع يخل بالعدالة الاجتماعية وما ينتج عن ذلك من تفاوت طبقي واستغلال للطبقة الضعيفة، فالتوفيق بين البعدين وخلق حالة من التوازن بين كفاءة الإنتاج والعدالة الاجتماعية ينتج عنه هذا البعد المزدوج في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع.

نتيجة العوائق السابقة في عملية التوزيع للأنظمة الوضعية فقد جاء النظام الاقتصادي الإسلامي ليعتمد التوزيع المزدوج بين الفردي والجماعي ليحقق التكافؤ والتوازن الاجتماعي والعدالة الاجتماعية.

3- أنواع التوزيع:

أ- **التوزيع الوظيفي**: يقصد به توزيع عوائد عوامل الإنتاج(الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم) حسب مساهمة كل عامل في العملية الإنتاجية، ويقتضي هذا النوع توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع الذين ساهموا في العملية الإنتاجية تبعا لمقدار ما يملكه وأهمية مساهمته في العملية الإنتاجية.

ب- **التوزيع الشخصي**: يوضح التوزيع الشخصي تقسيما للأفراد وإجمالي الدخل الذي يحصلون عليه، ولا يهم مصدر الدخل في هذا النوع، ويتم ترتيب أفراد المجتمع ترتيبا تصاعديا تبعا لدخولهم، ثم تقسيمهم إلى شرائح مختلفة متمايزة حسب الدخل، ثم يتم تحديد النسبة من الدخل القومي التي تستلمها مجموعة دخلية. ففي هذا النوع يتم توزيع الدخل على أفراد المجتمع بغض النظر عن مساهمة كل واحد في العملية الإنتاجية، فهو توزيع ذو طابع جماعي واجتماعي.

أما **نشاط إعادة التوزيع** فيتمثل في عملية جباية الدولة للضرائب والرسوم لتموّل بها المشاريع العامة.

4- توزيع الدخل على عناصر الإنتاج:

يتحصل كل عنصر أو عامل من عوامل الإنتاج المختلفة على عائد معين مقابل إشراكه في العملية الإنتاجية، وهذا العائد يعتبر بمثابة الثمن أو السعر لهذا العنصر، أو بتعبير أدق ثمنا لخدمة هذا العنصر وليس ثمنا للعنصر نفسه.

لقد حدّد الاقتصاديون أربعة أنواع للعوائد المقابلة لعناصر الإنتاج، يمكن توضيحها فيما يلي:

أ- **الريع(The rent):** يمثل الريع العائد المقابل لعنصر الأرض، وهو العائد الذي يتحصل عليه ملاك الأراضي والموارد الطبيعية مقابل مساهمتهم بأراضيهم في مختلف العمليات الإنتاجية. ويتم تصنيف الريع إلى صنفين أساسين:

- **الريع المطلق أو ريع الأرض:** ويطلق على ثمن الانتفاع بالأرض كعنصر إنتاجي.
- **الريع التفاضلي(أو ريع الخصوبة):** وهو الذي ينتج عن درجة اختلاف خصوبة الأراضي المستخدمة للزراعة، وبما إن أسعارها تتحدد بتكلفة الإنتاج الحدية للأرض أي الأقل خصوبة فإنه يستفيد منها أصحاب الأراضي العالية الخصوبة.

وقد كتب دافيد ريكاردو في هذا الصدد أنه" عندما تستقر جماعة اجتماعية لأول مرة في منطقة ما، حيث الأراضي الصالحة للزراعة شاسعة ومتوفرة بكثرة، فإنه يكفي استغلال جزء صغير منها لتلبية احتياجات الجماعة، وهذا الاستغلال لا يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، وفي هذه الحالة لا يمكن الحديث عن وجود ريع، لأنه ما من أحد من أفراد الجماعة سيقوم بشراء حقوق استغلال الأراضي مملوكة في حين يوجد الكثير منها بلا مالك".

ب- **الأجر(The wage):** وهو العائد من العمل، حيث عرف بأنه ثمن العمل أو المقدار من النقود الذي يدفعه صاحب العمل إلى العامل نظير خدمات يؤديها له، وهي بالنسبة للعامل تمثل الدخل الذي يحصل عليه مقابل ما يبذله من مجهود في فترة زمنية معينة لحساب صاحب العمل. كما عرفه **ريكاردو** بأنه الأجر الطبيعي الذي يمثل الحدّ اللازم من الأجر الذي يمكن العامل من البقاء، بينما يؤكد **ألفريد مارشال** أن تباين نسبة الأجور بين العمال يرجع إلى نوعية المهارات والخبرة نظرا لارتباط عنصري المهارة والخبرة بمستويات زيادة الإنتاجية والجودة والمنافسة.

كما يعرف الأجر بأنه" نصيب الفرد في الدخل القومي، ويتحدد بما يضمن مستوى من الحياة اللائقة طبقا للمستوى الاقتصادي والحضاري للمجتمع، ويتفاوت بين الأفراد بما يسهم به كل فرد في تكوين الدخل القومي".

والتطرق إلى مفهوم الأجر لا يكتمل دون التعرض لأشكاله، فنفرق بين **الأجر النقدي أو الاسمي** وهو المقابل النقدي لقيمة العمل الذي يقوم به الفرد، و**الأجر العيني** وهو مقابل غير مادي يظهر في شكل خدمات يقدمها صاحب العمل للعامل كالمواصلات والرعاية الطبية وغيرها، و**الأجر الشخصي** ويتخذ ثلاث أشكال: أجر الزمن، أجر الوحدات وأجر المكافأة. أما **الأجر الحقيقي** فيقصد به مقدار السلع والخدمات التي يستطيع العامل الحصول عليها بأجره النقدي، بمعنى القدرة الشرائية للأجر الاسمي(النقدي)، فكلما انخفضت القدرة الشرائية قلّ حجم السلع والخدمات التي بإمكان الأجير الحصول عليها والعكس بالعكس.

ج- الفائدة (The interest rate): وهي العائد من رأس المال يحصل عليه صاحبه مقابل مساهمته في العملية الإنتاجية وتعرف بأنها المبلغ النقدي الذي يحصل عليه الدائنون مقابل تنازلهم للمدينين عن منفعة النقود التي يمتلكونها لآجل محدود.

كما تعرف الفائدة أيضا بأنه الثمن المدفوع نظير استعمال النقود أو الزيادة مقابل إقراض النقود إلى أجل. ويعتبر آدم سميث الفائدة ثمنا لاستخدام رأس المال الناتج عن تضحية ادخارية حقيقة. أما ريكاردو" فعرفها بـ " التعويض الذي يدفعه المقترض عن الربح الذي كان يمكن أن يحققه باستثمار ماله، والفائدة عند كينز هي " ثمن التنازل عن السيولة، أو ثمن عدم الاكتناز، فهي الثمن الذي يجب دفعه لحاملي الأموال للتنازل عن الأصول السائلة في صورة نقدية أو الحصول على أصول أخرى تحمل مخاطر أكبر".

د- الربح(The profit) : الربح هو العائد المقابل لعنصر التنظيم، والربح هو عبارة عن الفرق ما بين الإيرادات التي يحصلها المنظم ببيع السلع والخدمات التي تم إنتاجها، والمصاريف والأعباء التي يتحملها جراء استخدام مختلف عوامل الإنتاج، أي بأنه المبلغ المتبقي للمنظم بعد دفع عوائد عوامل الإنتاج الأخرى وهي الريع، الفائدة، والأجر، وبعد استقطاع كل الالتزامات الأخرى كالضرائب ويسمى الربح البحت أو الخسارة البحتة إذا كان ذو قيمة سالبة.

والملاحظ أن عائد الربح يختلف عن باقي العوائد الأخرى من ناحية عدم وجود قيمة ثابتة للربح فهو مرتبط بعامل المخاطرة وظروف الأسواق.

ثانيا- الإدخار(The saving):

يعتبر الادخار نشاط اقتصادي مهم لضمان استمرارية الدورة الاقتصادية، وهو ظاهرة اقتصادية مرتبطة بالدخل والاستهلاك.

1-مفهوم الادخار(Saving's concept) :

لقد تعدّدت التعاريف بشأن الادخار، فقد عرفه كينز بذلك الجزء غير الموجه للاستهلاك من الدخل، حيث تم تحليل الادخار باعتباره رصيد حساب أو باقي الدخل على الاستهلاك في ضوء ارتباطه بعدة عوامل كالعادات الاجتماعية للأعوان الاقتصاديين، مستوى الإشباع،....إلخ.

كما يعرف الادخار على أنه" اقتطاع جزء من الدخل الحالي وعدم إنفاقه حاليا من أجل استخدامه مستقبلا، ويوّجه إما للاستثمار أو لموجهة طوارئ معينة، أي أن الادخار يتضمن فقط تأجيل للانتفاع بالأموال دون ارتباط بالزيادة أو النقصان في حجم المنافع المضحى بها حاليا"، قد يكون على شكل أصول نقدية(مدخرات في صورة أصول نقدية(أموال سائلة) ومن أمثلة ذلك الودائع الجارية لدى المؤسسات المالية الأوراق المالية كالأسهم والسندات، أو الاحتفاظ بأرصدة نقدية، أو على شكل أصول مادية(أصول عينية مادية: الآلات والسلع، والمعادن النفيسة كالذهب والفضة).

- **الادخار والاكتناز(The compactness/ The hoarding):**

الادخار هو ذلك الجزء من الدخل والإنفاق الجاري ولا يخصص لـ**لاكتناز**، هذا الأخير يعدّ حفظا الأموال خارج المنظومة المالية(المؤسسات المالية)، لذا لا يعدّ ادخارا بالمفهوم الاقتصادي لأن تلك الأموال تبقى خارج الدورة الاقتصادية.

يتشابه **الاكتناز** مع **الادخار** بمفهومه السابق، من حيث أن كل منهما يمثل جزءا من الدخل الجاري لم ينفق على الاستهلاك الجاري، ويختلفان في أن الاكتناز يمثل احتجازا لجزء من الدخل سواء في شكل نقدي أو عيني بعيدا عن دورة النشاط الاقتصادي، ومن ثم يعتبر تسربا من دورة الدخل الوطني وما عليها بدورة النشاط الاقتصادي، مما يخرجه عن مفهوم الادخار تماما على مستوى الاقتصاد الكلي.

ويعرف الاكتناز بأنه رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالثروة في شكل نقدي، وهو ما يشابه مفهوم كينز خول تفضيل السيولة. ويلجأ الأفراد إلى الاحتفاظ السيولة لتمكنهم من دفع المخاطر النقدية أو الاقتصادية أو السياسية أو تحقيق آمالهم .وهنا يمكن القول أنه إذا كان الاستهلاك هو البديل للادخار فإن الاستهلاك والادخار هما بديلان للاكتناز، وإذا كان الادخار ستضمن التضحية بالاستهلاك الحالي لتعظيمه في المستقبل، فإن الاكتناز يتضمن التضحية بالاستهلاك الحاضر وبالعوائد المستقبلية التي كان من الممكن تحصيلها لو استعمل المبلغ المكتنز في الإقراض أو الاستثمار. ويأخذ الاكتناز عدة صور، منها الاحتفاظ بالذهب والعملات الأجنبية أو الاحتفاظ بالمبالغ السائلة في شكل نقود، وللاكتناز آثار سلبية كثيرة على التنمية الاقتصادية، إذ أنه تعطيل لجزء من دخول الأفراد وعدم صبه في تمويل الاستثمارات المطلوبة أو القيام بعملية الاستثمار مباشرة، وهو مرفوض في كل الأنظمة الاقتصادية الوضعية، وقد حرمه الدين الإسلامي صراحة.

- **أهمية الادخار:**

إن الادخار تأجيل الانتفاع بالدخل أو جزء منه إلى المستقبل، فهو يرتبط بالتضحية ولكن ليس بالضرورة بالمخاطرة، وبناء على هذا تتضح المعالم الاقتصادية للادخار على أنه:

- ✓ مصدر أساسي لتمويل الاستثمار .
- ✓ عملية اقتصادية تضمن استمرارية الدورة الاقتصادية .
- ✓ جزء من الدخل.
- ✓ يوّجه لتحقيق منافع مستقبلية وهو بذلك يتضمن التضحية بالاستهلاك الحالي.
- ✓ ظاهرة مرتبطة بالدخل والاستهلاك، حيث أنه معاكس لمفهوم الاستهلاك.
- ✓ لا يتضمن بالضرورة مخاطر حول إمكانية فقدان المنافع المستقبلية .

2- أنواع الادخار (Types of saving):

أ- الادخار الإجباري و الادخار الحر:

الادخار الإجباري هو ادخار عن طريق ما تفرضه الدولة من ضرائب، مثل الضرائب المفروضة على أملاك المواطنين، وممارسة الأنشطة الاقتصادية... ، أما **الادخار الحر** هو الفرق ما بين الدخل الصافي (اقتطاع الضرائب) والاستهلاك، مثل ادخار الأفراد ما يزيد عن الاستهلاك لوقت الحاجة أو من أجل إقامة مشروع ما.

إن الادخار الحر أو الاختياري هو ادخار فردي متروك لحرية الفرد ووعيه وقدرته ورغبته في الادخار،

دون أن يكون هناك دافع خارجي يجبره عليه أو يلزمه به، أما الادخار الاجباري فهو الادخار الذي تلجأ إليه الدولة لصالحها ولصالح الأفراد، ويتحقق باقتطاع جزء من الدخل بصورة إلزامية، فهذا النوع يعتبر مصدرا مهما لتمويل المشاريع الاستثمارية العامة.

ب- الادخار المحلي والادخار الوطني :

الادخار المحلي هو مجموع مدخرات الدولة داخل حدودها الجغرافية، فهو يعبر عن مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال ومدخرات الدولة والمؤسسات والشركات التابعة لها، أما **الادخار الوطني** فهو الادخار المحلي المتولد من جانب أطراف النشاط الاقتصادي داخل حدود الدولة بالإضافة إلى جزء يتكون في الخارج وهو صافي المعاملات الخارجية.

ج-ادخار العائلات، ادخار المؤسسات وادخار الدولة:

يتمثل ادخار العائلات في الادخار الذي يقوم به الأفراد عندما تفيض دخولهم على ما ينفقونه على الاستهلاك ويوّجه الفائض للادخار، بأن يوضع في صناديق التوفير، أو بواليص التأمين، أو الودائع الآجلة، أو شراء أوراق مالية، أو الاكتتاب في أسهم الشركات، أما ادخار **المؤسسات** فيمثل ادخار قطاع الأعمال الخاص والعمومي في كل ما تخصصه الشركات والمؤسسات المنتجة والتجارية وذات الطابع الخدمي من أرباحها في زيادة استثمارها.

في حين **ادخار الدولة أو الحكومي** فيتعلق بتكوين الحكومات لرأس مال حقيقي جديد من خلال تنمية مواردها وتخفيض نفقاتها من أجل تمويل استثماراتها، أو إيداعه كاحتياطي لمواجهة ما يطرأ من عجز في الميزانية العامة للدولة في السنوات المقبلة. ويتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والنفقات الحكومية الجارية.

د- الادخار العام والادخار الخاص:

يشمل **الادخار الخاص** كل ما يحتفظ به الأشخاص من أموال بفرض إنفاقه في المستقبل، أما **الادخار العام** فيتمثل في الفوائض المالية التي تحتفظ بها الدولة أو هيئاتها بغرض إنفاقه مستقبلا على مشاريعها.

3- محددات الادخار(Determinants of saving):

إن العوامل المؤثرة على الاستهلاك هي نفسها العوامل المؤثرة على الادخار، فهناك عدة عوامل ذاتية ترتبط بالمتغيرات النفسية والتي تؤثر في سلوك الأفراد كما ترتبط بالتوقعات المستقبلية للحياة الاقتصادية وما تتطلبه هذه التوقعات من ضمان اجتماعي أو الاتجاه نحو الادخار، وبصورة عامة فإن هذه العوامل تحدد سلوك الأفراد سواء الاستهلاكي أو الادخاري، أما العوامل الموضوعية فهي تتحدد بكونها قابلة للقياس وأنها ذات سمات اقتصادية.

أ- **العوامل الشخصية:** وهي مرتبطة بعوامل ذاتية نابعة من شخصية الفرد، حيث يكون من الصعب التنبؤ بها وتحديد اتجاهاتها وقوتها في التأثير على الادخار، ويمكن إبراز أهم هذه العوامل من خلال ما يلي:

- ✓ **حاجات ورغبات الفرد:** كلما كانت حاجات و رغبات الأفراد متعددة وواسعة كلما زادت نزعتهم نحو الاستهلاك وقل ميولهم نحو الادخار من منطلق أن الإنسان ينفق من أجل إشباع حاجاته و رغباته أولا، وما تبقى عن ذلك يوّجه إلى الادخار، ولهذا فإن تأثير الحاجات والرغبات على الادخار يكون وفق علاقة عكسية، فكلما زاد عدد الحاجات وتنوّعت أو ظهرت حاجات جديدة كلما قلّ حجم الادخار الفردي والكلي.

✓ **دافع اقتناء السلع الجديدة:** ويقصد به ميل الفرد إلى اقتناء السلع الجديدة، والرغبة في تجديد ما لديه منها باستمرار، هذا الدافع يؤثر سلبا على الادخار، حيث يضطر الفرد في كل مرة إلى الإنفاق على الاستهلاك بدلا من توجيه ذلك إلى الادخار.

✓ **دافع التقليد والمحاكاة**: يتمتع الكثير من الأفراد بحب التقليد والمحاكاة للآخرين، إذا كان التقليد والمحاكاة لأشخاص يميلون للادخار والاستثمار، فسيعمل هذا الأمر على تشجيع الادخار، أما إذا كان التقليد لأشخاص يميلون إلى الإنفاق الاستهلاكي أكثر من خلال تتبع الموضات والكماليات، فإن التقليد هنا يؤثر سلبا على الادخار.

✓ **خصائص شخصية الفرد**: تختلف تركيبة وخصائص الشخصية من فرد لآخر، وذلك أنها تخضع لعوامل عديدة في تركيبتها، ومن بين تلك العوامل والخصائص الشخصية المحددة والمؤثرة على الادخار نذكر: الميل للادخار أو للاستهلاك، التوقعات، المستوى التعليمي والثقافي، الذكاء، طريقة التفكير ومعالجة المشكلات والمواقف.

✓ **عوامل اجتماعية وثقافية:** وتتمثل في كافة العوامل المحيطة بالفرد والتي تؤثر على موقفه قراراته الخاصة بالادخار، حيث تؤثر تلك العوامل بشكل حاسم على علاقة الادخار بالدخل والاستهلاك، ومن بين هذه العوامل نجد: عدد أفراد الأسرة، طبيعة التعليم، ثقافة المجتمع، طبيعة النظام الاجتماعي والاقتصادي السائد في المجتمع.

ب- العوامل الموضوعية: وهي تتمثل فيما يلي:

✓ **مستوى الدخل:** يزداد مستوى الادخار لدى الأفراد بازدياد مقدار الدخل والعكس صحيح.

✓ **طريقة توزيع الدخل الوطني:** تستطيع الطبقة الغنية أن تدخر مقارنة بالطبقة الفقيرة التي تنفق معظم دخلها في الاستهلاك، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض نسبة الادخار، ولذلك يجب إعادة توزيع الدخل الوطني توزيعا عادلا وذلك بفرض الضرائب التصاعدية وفي نفس الوقت تخفيف العبء الضريبي على الفقراء، ما يؤدي إلى زيادة استهلاك ونقص ادخار الطبقة الغنية.

✓ **تنبؤ الأفراد بحركات الأسعار وتغيرات الدخل:** إذا تبين للأفراد بأن الأسعار سترتفع فإن هذا التقدير سوف يدفع الأفراد إلى الزيادة في الاستهلاك وانخفاض في الادخار، في حين إذا توقعوا بأن دخلهم سيرتفع، فإنهم يميلون إلى الاستهلاك أكثر من الادخار.

✓ **معدل الفائدة:** تعتبر الزيادة في معدل الفائدة عاملا مشجعا للأفراد لإيداع أموالهم في البنوك، فكلما ازداد معدل الفائدة كلما شجع ذلك الأفراد على الادخار والعكس صحيح.

4- دالة الادخار(Saving function) :

يعرف الادخار على أنه ما تبقى من الدخل بعد الاستهلاك، فهو يتحدد في الدرجة الثانية بعد الاستهلاك، وهذا يعني أن الاستهلاك والادخار مرتبطين مع بعضهما البعض ومع الدخل وهو ما يفسر تصرف الأفراد في دخلهم، فإذا بقي الدخل ثابت فإن الوسيلة الوحيدة لزيادة الادخار هي تخفيض الاستهلاك، ومنه يمكن استخراج دالة الادخار عن طريق طرح مستوى الاستهلاك من مستوى الدخل المتاح(Y_d)، ويمكن التعبير رياضيا كالتالي:

لدينا
$$\begin{cases} Yd = C + S \dots\dots (1) \\ C = a + bYd \dots\dots (2) \end{cases}$$

بتعويض (1) في (2) نجد:
$$\boldsymbol{S = -a + bYd}$$

حيث أن:

(a-) هو **الادخار المستقل** بمعنى الادخار الذي لا يتبع الدخل(مساعدات حكومية، إعانات عائلية.....) ؛

(b) **الميل الحدي للادخار**، وهو مقدار التغير في الادخار الناتج عن التغير في الدخل المتاح بوحدة واحدة، يتم حسابه رياضيا كالتالي:

$$\mathbf{MPS(Marginal\ propensity\ to\ save)} = \Delta S/\Delta Y_d = dS/dY_d$$

ويكون **MPS** أقل من الواحد وأكبر من الصفر: **0 <MPS< 1**

أما **الميل المتوسط للادخار** فهو النسبة التي يمثلها الادخار الجاري من الدخل المتاح، ويمكن حسابه بالعلاقة الرياضية التالية:

$$\mathbf{APC}\ (\text{ Average propensity to save }) = S/y_d$$

5- العلاقة بين الاستهلاك والادخار

(The relationship between consumption and saving) :

يمكن تلخيص العلاقة ما بين الادخار والاستهلاك ضمن الجدول التالي:

	الاستهلاك (Consumption)	الادخار (Saving)
شكل دالة	$C = a + b\ Y^d$	$S = -a + (1- b)\ Y^d$
الميل الحدي	$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y^d}$	$MPS = \frac{\Delta S}{\Delta Y^d}$
الميل المتوسط	$APC = \frac{C}{Y^d}$	$APS = \frac{S}{Y^d}$
العلاقة بين	دالتي C و S	$Y^d = C + S$
	الميل الحدي	$MPC + MPS = 1$
	الميل المتوسط	$APC + APS = 1$

إن مجموع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يساوي واحد صحيح:

$$MPC+MPS=1$$

انطلاقا من:

$Y_d=C+S$

$C= a+MPC\ Y_d$

$Y_d= (a+MPC\ Y_d)+S$

$S=Y_d - MPC\ Y_d - a$

$S= (1- MPC)\ Y_d – a$

ومنه:

$$\mathbf{S= – a + (1- MPC)\ Y_d}$$

حيث يمثل **(1- MPC)** الميل الحدي للادخار (MPS): MPS=**1- MPC**، وعليه:

$$\mathbf{MPC+MPS=1}$$

عندما يكون الدخل معدوم ($Y_d= 0$) فإن $a=-S$ (الاستهلاك المستقل)، وذلك لأن الأفراد سيطلبون سلع وخدمات حتى لو كان دخلهم منعدم، فهناك عوامل أخرى غير الدخل تحدّد حجم الإنفاق، كما ذكرنا سابقا، ويكون مصدر تمويل هذا الإنفاق هو السحب من الأرصدة المدخرة التي تشكلت سابقا، وهو ما يفسر الإشارة السالبة للادخار وهذا دلالة على عملية سحب المدخرات .

أما عندما يكون $Y_d=C$ يكون $S=0$، بمعنى أن الأفراد في هذه الحالة سينفقون كل الدخل على السلع والخدمات لأن دخلهم لا يكفي إلا لهذا الغرض، ومنه سيصبح الادخار منعدم.

6- علاقة الادخار بالاستثمار(The relationship between saving and investment) :

علاقة الادخار بالاستثمار علاقة تمويلية، حيث يقوم الادخار بتمويل الاستثمار، كما أن الاستثمار يحول رأس المال المدخر من رأس نقدي إلى رأس مال عيني (حقيقي)، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، لذا فنجاح أي سياسة استثمارية وتحقيق أهدافها يعتمد على سياسات ادخارية ذات كفاءة.